

## العتيبي: حرص كويتي على دعم العمل العربي المشترك

أكد النائب وعضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي خالد العتيبي حرص الكويت على دعم العمل العربي المشترك في المجالات كافة. جاء ذلك في تصريح للنائب العتيبي لـ(كوئنا) في ختام أعمال لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي في إطار الإعداد للجلسة العامة للبرلمان المقررة غدا الثلاثاء.

وقال العتيبي أن الكويت سياقة دائما في أي عمل من شأنه تعزيز الوطن العربي وتحقيق أهدافه سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها مضيفا أن الكويت في طليعة الاوائل في تعزيز العمل العربي المشترك.

وأضاف أن سياسة الكويت الخارجية تهدف «دوما» الى تحقيق السلم والامن والاقتصاد الذي يكفل عيشة كريمة للمجتمعات خصوصا مع اشغالها من الدول العربية. وأشار العتيبي الى بحث اللجنة الاقتصادية والمالية في اجتماعها الموقف المالي

بالبرلمان العربي في إطار الإعداد للجلسة العامة للبرلمان المقررة غدا الثلاثاء.

وقال العتيبي أن الكويت سياقة دائما في أي عمل من شأنه تعزيز الوطن العربي وتحقيق أهدافه سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها مضيفا أن الكويت في طليعة الاوائل في تعزيز العمل العربي المشترك.

وأضاف أن سياسة الكويت الخارجية تهدف «دوما» الى تحقيق السلم والامن والاقتصاد الذي يكفل عيشة كريمة للمجتمعات خصوصا مع اشغالها من الدول العربية. وأشار العتيبي الى بحث اللجنة الاقتصادية والمالية في اجتماعها الموقف المالي

الدلال : انتزاع صلاحيات المجلس في البت بعضوية أعضائه تجاوز للامادة 50 من مواد الدستور

## 5 نواب إصلاحيون اجتمعوا بمكتب هايف للتنسيق قبل جلسة اليوم



عقد أمس 5 نواب هم محمد هايف ومحمد الدلال وعبدالله فهد و نايف المرادس ومحمد المطير، اجتماعا في مكتب النائب محمد هايف ، لمناقشة أولويات المرحلة المقبلة، وموقفهم اتجاه الملفات والقوانين المطروحة على الساحة خاصة في جلسة اليوم .

واعترض عدد من النواب لحضورهم اجتماعات لجان برلمانية منعقدة وقت اجتماع مكتب هايف .

الى ذلك طالب النائب محمد الدلال أعضاء

المحكمة الدستورية بضرورة دراسة قضية اسقاط عضويتي الناشرين الدكتورين وليد الطبطبائي وجمعان الحريش بشكل مهم وأساسي احتراماً للدستور ولما منحه من صلاحيات تخلق حالة من التوازن في ادارة السلطات الدستورية للدولة

وأضاف الدلال في تصريح صحافي ان المحكمة الدستورية بصدد الاعلان عن احكام تتعلق بطعون دستورية باللائحة الداخلية لمجلس الامة وقرارات مجلس الامة الاخيرة المتعلقة بصحة عضوية الناشرين الدكتورين جمعان الحريش ووليد الطبطبائي

وأشار الدلال انه من صلاحيات المحكمة الدستورية ان تنتظر في الطعون ومن حق المواطنين ان يقدموا طعوناً ولا يوجد خلاف على المبدأ أو الشكل القانوني مشيراً الى ان الخلاف الذي يجب ان يصل للمحكمة الدستورية في انه كان من الأفضل ان مجلس الامة لا يفوض الامر للمحكمة انما يقدم الآراء رسمياً التي طرحت في المجلس مثلما حصل مع انتخابات نائب الرئيس

وقال الدلال اننا اليوم مضطرين ان نقول كلمة رئيسية للتاريخ ونأمل ان تصل هذه الرسالة الى الموقرين أعضاء المحكمة الدستورية في اننا اليوم نتكلم عن المادة 50 من الدستور في الفصل بين السلطات مع التعامل فيما بينهم

ولفت الدلال انه ان كان هناك تناول من الناحية القانونية في عدم إعطاء السلطة التشريعية وأعضائها الامتيازات التي كفلها الدستور واللائحة التي وضعها مؤسسوا وكاتبوا الدستور في عام 1963 حيث انه اذا انتزعت صلاحيات النواب بغض النظر عن اسماء النواب فاليوم جمعان ووليد وغداً قد تكون هناك اسماء اخرى مشيراً الى انه اذا انتزعت صلاحيات ان المجلس بيت في بقاء عضويتهم من عددهم فهذا تجاوز للامادة خمسين من مواد الدستور ونقول من السلطة القضائية على السلطة التشريعية

وقال الدلال انه مع كل احترام وتقدير الا اننا الان نقوم بتجاوز نصوص دستورية ثابتة ولو ائح داخلية عندما ناقشنا من وضع الدستور

واستغرب الدلال من عدم بت المجلس بعضوية النواب خاصة وان كل النصوص مترابطة في ان لأعضاء امتيازات خاصة مشيراً الى انه لو أراد احد الأعضاء الاستقالة فان استقالته ستمر على فئات لاحية يتم التصويت عليه بالاضافة الى الاجراءات التي تتم في فقدان الاهلية القانونية او صدور الاحكام في المادة 16 التي تنتظر الان ويقال عنها غير دستورية

وكشف الدلال ان التغيب المستمر للعضو عن الجلسات او اللجان دون عذر يعتبر مخالفه تعرض على المجلس لإقالته مشيراً الى ان العضو له وضعية خاصة ولديه مميزات لكن مشكلتنا اننا نقيم أشخاص ولا ننظر الي نصوص دستورية وصلاحيات وامتيازات وأشار الدلال الى ان اسقاط العضوية من صلاحيات مجلس الامة اذا طلب النائب العام رفع حصانه عن اي نائب ان يرفض ولا تعتبر ذلك تجاوزاً على القضاء

واوضح الدلال انه لما بحثنا ودرسنا وجدنا في الموضوع وجدنا ان فقهاء الدستور الكويتي بكتاباتهم منذ قيام الدستور حتى اليوم يعتبرون المادة 16 من صلاحيات وامتيازات مجلس الامة ولا توجد فية مخالفة دستورية مشيراً الى انه اذا أراد البعض تعديل المادة فعليه السير بالية التغيير لتعديلها لا الغائها

والم الدلال ان لا ينتفض من صلاحيات مجلس الامة الي يوم القيامة وليس في الوقت الحالي انما نتكلم عن المستقبل واهمية ان يبقى المجلس قوي ليمارس صلاحياته للأجيال القادمة لتمارس دورها التشريعي والرقابي على احسن صورة

وأشار الدلال انه لو صدر قرار بالغاء العضوية لكل من الناشرين الدكتورين وليد الطبطبائي وجمعان الحريش وهناك احكام صادرة من المحكمة الدستورية الموقرة في الفترة الماضية في ان المحكمة الدستورية وفقا للقانون لا تتدخل في الاعمال البرلمانية ولا قراراته لافتاً الى ان التدخل الان هو تجاوز لصلاحيات المحكمة الدستورية مع كل احترام ويخرج عن الدور المناط فيها

وشدد الدلال على انه حرصاً على استقرار السلطات الدستورية والصلاحيات والامتيازات التي تتمتع فيها كل سلطة من السلطات فاننا نامل من الافاضل في المحكمة الدستورية النظر في هذه القضية بشكل مهم وحساس وأساسي احتراماً للدستور ولما منحه من صلاحيات تخلق حالة من التوازن في ادارة السلطات الدستورية للدولة

وفي سياق مختلف أكد الدلال ان الاستثمار الصحيح يجب ان يكون في التعليم ، مشدداً ان هذا الملف يعتبر اولويه أساسية من خلال مواجهة جميع الأشخاص المعينين بالعملية التعليمية.

واضاف الدلال تقدمت باستئلة برلمانية تتضمن التحقيق في بعض مسائل الرئيسية وزارة التربية ، وانا لي هدف من هذه الاسئلة وقد أصل الى استخدام أدوات المسائلة الدستورية.

وتابع : حتى الان لم نرى خطة لوزارة التربية ويجب على وزير التربية والتعليم العالي ان يقدم رؤيته خاصة بعدما اعطي الفرص الكاملة للعمل ، لاسيما وان لديه خبره كبيرة في الوزارة خلال عملة كوكيل للتعليم العالي.

وزاد : قضيه تزوير الشهادات مهمة وهزت الشعب الكويتي ، وكان الحديث في البداية عن تزوير الاف الشهادات ولكن بالخير تم التركيز على الشهادات من الجامعات المصرية فقط ، وفي البدايه اينما اجراءات الوزير في هذه القضية ولكن بعد ذلك أصبح الوضع « خاموش » وتوقف كل شي.

واضاف : وجهت سؤال بشأن الشهادات المزورة وطلب توضيح جميع التفاصيل ولكن الرد جاء ويطلب مهلة التأكد من دستورية السؤال رغم ان السؤال لا يطلب اسماء أشخاص محددين، ولكن هذا الرد يكشف طريقة تعامل الوزارة الحقيقي مع ملف الشهادات المزورة.

## نواب « الأمة » يشيدون بكلمة سمو الأمير في القمة الخليجية بالرياض السويط: سمو الأمير دائماً ما يحمل هموم شعبه والشعوب العربية والإسلامية

الصالح: سمو الأمير سيبقى قمة في ذاته والتاريخ سيحفظ مواقفه الشامخة

الخضير: دعوة الأمير المتجددة إلى لم شمل الأشقاء الخليجيين هي دعوة حكيم

الفضل: ما قاله صاحب السمو أمام القمة الخليجية هو الحل لأزمة الخليج

عسكر: كلمة سمو الأمير عبرت عن حكمته وسعة أفقه وحرصه الشديد



صورة من جلسة سابقة

ووحدة مجلس التعاون وقد احتوى خطابه على معان ايجابية تهدف إلى إزالة العقبات التي تواجه وحدة الخليج العربي . بدوره أكد النائب د. حمود الخضير أن خطاب سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في القمة الخليجية حمل الكثير من المعاني والدلالات السياسية ، لا سيما ما يتعلق في قلق سموه على كيان مجلس التعاون الخليجي وحرصه الشديد على ديمومة المجلس . وأضاف الخضير ان دعوة سموه الي لم شمل الأشقاء الخليجيين والابتعاد عن كل ما يثير الشقاق والفتنة والفرقة هي دعوة حكيم لم يدخر طول عمره أي جهد من أجل استتباب الأمن والاستقرار في العالم ككل ، فضلا عن مناقبه الإنسانية التي يشهد لها القاضي والداني .

وأعرى الخضير عن ثقته بحسن تجاوب أصحاب الجلالة والسمو وجميع الأشقاء مع خطاب سموه ، ليكون هذا الخطاب جزءاً من الجهود الحثيثة التي يبذلها سموه ولم تتوقف من أجل إنهاء الخلاف والعمل من أجل المصلحة المشتركة لنا جميعاً في

وحدة مجلس التعاون وقد احتوى خطابه على معان ايجابية تهدف إلى إزالة العقبات التي تواجه وحدة الخليج العربي . بدوره أكد النائب د. حمود الخضير أن خطاب سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في القمة الخليجية حمل الكثير من المعاني والدلالات السياسية ، لا سيما ما يتعلق في قلق سموه على كيان مجلس التعاون الخليجي وحرصه الشديد على ديمومة المجلس . وأضاف الخضير ان دعوة سموه الي لم شمل الأشقاء الخليجيين والابتعاد عن كل ما يثير الشقاق والفتنة والفرقة هي دعوة حكيم لم يدخر طول عمره أي جهد من أجل استتباب الأمن والاستقرار في العالم ككل ، فضلا عن مناقبه الإنسانية التي يشهد لها القاضي والداني .

وأعرى الخضير عن ثقته بحسن تجاوب أصحاب الجلالة والسمو وجميع الأشقاء مع خطاب سموه ، ليكون هذا الخطاب جزءاً من الجهود الحثيثة التي يبذلها سموه ولم تتوقف من أجل إنهاء الخلاف والعمل من أجل المصلحة المشتركة لنا جميعاً في

صاحب السمو امام القمة الخليجية اصبح هو الحل لأزمة الخليج ووضع حد للحرب في اليمن وولاياتها الإنسانية. وقال إن فخراً بصاحب السمو يزيد يوما بعد يوم وسموه دائماً أحرص الناس على بقاء وتماسك مجلس التعاون الخليجي ويكرر دائماً الدعوة للابتعاد عن الاعلام السلبي والتراشق الذي يباعد ويزيد الشقاق.

من جهته قال النائب عسكر العنزي إن خطاب سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في القمة الخليجية بالرياض جاء معبراً عن حكمة سموه وسعة أفقه وحرصه الشديد على وحدة كيان دول مجلس التعاون الخليجي العربي مؤكداً أن قوة دول مجلس التعاون واستقرارها في وحدتها والتفاهق حول شعوبها الذين تربطهم وشائج تاريخية ومصيرية.

وقال عسكر إن المؤتمر نجح بكل المقاييس حيث تجلت حكمة سمو الأمير الذي أخذ على عاتقه لم شمل دول الخليج لافتاً إلى أن خطابه كان معبراً وشاملاً ووضع النقاط على الحروف في طريق تعزيز الشمل

أشاد عدد من أعضاء مجلس الأمة نواب بكلمة سمو الأمير في القمة الخليجية بالرياض أمس الاول مؤكدين انها تعبر عن حكمة سموه وسعة أفقه وحرصه الشديد على وحدة كيان دول مجلس التعاون .

وأعربوا عن فقتهم بحسن تجاوب أصحاب الجلالة والسمو وجميع الأشقاء مع خطاب سموه ، ليكون هذا الخطاب جزءاً من الجهود الحثيثة التي يبذلها سموه ولم تتوقف من أجل إنهاء الخلاف الخليجي والعمل من أجل المصلحة المشتركة لنا جميعاً في مواجهة التحديات التي تمر في الإقليم والعالم.

و أكد النائب خليل الصالح أن كلمة سمو أمير البلاد خلال القمة الخليجية، اثلجت صدور الشعوب الخليجية كافة بعدما تحدث بلسان من يحمل هم كل مواطن خليجي وعبر عن أوجاعه، واصفاً سموه بأنه سيبقى قمة في ذاته وأن التاريخ سيحفظ لصباح الأحمد مواقفه الشامخة .

وأضاف الصالح أنه حق لكل كويتي أن يرفع رأسه عالياً بقائد يحمل هموم أمة، مشيراً إلى أن كلمات سموه النافذة والناقية في صلب أوجاع الأمة لم تخف لتفاؤله وعفوية سموه التي أبرزت طيبة وأصالة معدن قائد يقود القلوب قبل العقول .

وجدد الصالح الدعوة إلى الاصطفاف خلف سموه وشد كل الطاقات والهمم من أجل إعادة البناء الخليجي المتناسك الذي يحترمه العدو قبل الصديق .

وأوضح النائب محمد الدلال أن مؤتمر القمة الخليجية أمس كان مؤتمر قمة نجاح للفكر الاستراتيجي الذي تبناه سمو الأمير والموقف الرسمي الكويتي في لم الشمل الخليجي والحياد وتعزيز المصالح بين دول الخليج العربية.

وأضاف الدلال أن المؤتمر كان خطوة في نجاح هذا الفكر والموقف الرسمي العادل والمتزن والحكيم في التعامل مع الخلاف بين الأشقاء.

وبين أن كلمة صاحب السمو احتوت على معان جميلة وإيجابية في تعزيز التعاون بين دول الخليج وأهميته للمرحلتين الحالية والمقبلة وأهمية إزالة العقبات التي تواجه دول الخليج مثل قضية التخابط الاعلامي السلبي.

ومن ناحيته أكد النائب أحمد الفضل أن ما قاله

### اللجنة بصدد الاستماع الي آراء دستورية جديدة الإثنين المقبل

## «التشريعية» قررت التوقف عن إرسال الدعوات الى الوزير بعد تجاهله الحضور لمناقشة دستورية استجوابه لرئيس الوزراء



جانب من اجتمع اللجنة التشريعية

مجلس الامة. وتضمنت الإصالحات الموافقة على انشاء شركات للتأمين التكافلي في القطاعين الحكومي والخاص ومنح بدل وقود لكويتيين العاملين والمقاعدين.

### تتعلق بآليات تعيين الأمين العام للجامعة وتشكيل المجلس الأعلى

## الفضالة : ملاحظات نيابية على مشروع قانون الجامعات الحكومية



جانب من اجتمع اللجنة التعليمية

### ربيع سكر

قررت اللجنة التشريعية البرلمانية أمس تأجيل مناقشة استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الى اجتماع يوم الإثنين المقبل دون توجيه دعوة للنائب المستجوب شعيب المويزري الذي سبق للجنة ان وجهت له دعواتين لم يحضرهما ولم يرد بالقبول أو الرضى .

وأشار مقرر اللجنة النائب خليل ابل الى ان اللجنة اجتمعت بكامل أعضائها وناقشت موضوع دعوة النائب الفاضل شعيب المويزري بشأن استجوابه المقدم الي سمو رئيس مجلس الوزراء حيث قدمت اللجنة الدعوة للمويزري للحضور والتست له العذر وقدمت له دعوة جديدة الاسبوع الماضي على ان

### ربيع سكر

استكملت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية مناقشة قانون الجامعات الحكومية على الأمل بالإنهاء من بعض النقاط الخلافية حول مواد القانون والمتعلقة بآليات تعيين الأمين العام للجامعة وتشكيل المجلس الأعلى للجامعات .

وقال عضو اللجنة النائب يوسف الفضالة ان اللجنة أستكملت مناقشتها لقانون الجامعات الحكومية ومراجعتة للوصول الى صيغة توافقية للجنة، لافتاً الى أن هناك عدة ملاحظات نيابية حول عدد من النقاط المتصلة بآليات تعيين الأمين العام للجامعة وتشكيل المجلس الأعلى للجامعات الحكومية وغيرها .

وأكد الفضالة أن هناك مواد في مشروع القانون الحكومي مقبولة وأخرى غير مقبولة .